

تداعيات جائحة كوفيد 19 على الدبلوماسية الطاقوية الروسية اتجاه أوروبا

COVID-19 Repercussions on the Russian Energy Diplomacy towards Europe

مزيان مماس*
جامعة الجزائر 3

meziane.mames@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2021 /02/28 * تاريخ القبول: 2022 /04/10 * تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص:

إن التغيير في مفهوم القوة وأبعاد الأمن بعد نهاية الحرب الباردة أدى بصناع قرار بعض الدول إلى إدراك وسائل وأدوات جديدة لتنفيذ سياستهم الخارجية بعيدا عن القوة الصلبة، إذ تعتبر الدبلوماسية الطاقوية من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لدولة روسيا باعتبارها أداة فعالة لتحقيق مصالحها وأمنها القومي، وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة تأثير جائحة كوفيد - 19 على دبلوماسية الطاقة الروسية اتجاه أوروبا حيث سنعالج مختلف التأثيرات التي حدثت على مستوى السوق الطاقة العالمية وتأثيرها على السياسة الطاقوية الروسية والإجراءات التي اتخذتها روسيا للحد من الآثار السلبية التي عصفت بسياساتها الطاقوية، وقد وصلت الدراسة إلى أن رغم الظروف الاستثنائية التي أحدثتها جائحة كوفيد - 19 في السوق الطاقوية العالمية وخاصة الأوروبية بسبب الركود الاقتصادي إلا أن مبادئ الدبلوماسية الطاقوية الروسية بقيت ثابتة ولم تتغير

الكلمات المفتاحية:

أوروبا، كوفيد - 19، روسيا، دبلوماسية الطاقة، الطاقة.

Abstract:

The change in the concept of “power” and “security dimensions” after the Cold War led some nations’ policy makers to find out new means to implement their international policies without resort to conventional power. In the same context, “energy diplomacy” is one of the most important techniques in implementing the Russian external agenda. This diplomacy helps achieving the Russian interests and mainlining national security.

This study aims at probing COVID-19 effects on the Russian energy diplomacy vis-à-vis Europe through shedding light on all the repercussions on the international energy market, particularly the European; and their impact on the Russian power policies, in addition to the measures taken by Russia to stop the ramifications that hit its energy policy.

Findings show that despite the special circumstances brought about by COVID-19 on the international energy market, especially on the European due to the recession, principles of the Russian energy diplomacy remained stable.

Key words:

COVID-19, Europe, Energy, diplomacy, Energy Russia.

مقدمة:

إذا كان النفط يوجه للاستهلاك المحلي أو لتصديره كسلعة اقتصادية لبعض الدول المالكة له كأقصى حد للاستعمال، إلا انه في بعض الدول الأخرى وإدراكا من صناعات القرار السياسي فإنه يحول كسلاح فعال للضغط على الدول المستوردة أو الدول المارة منه ويوجه كأداة لتنفيذ الأجندة الخارجية لها، فالنسبة لروسيا فان الطاقة أصبحت أداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية خاصة وأنها اكبر دول العالم حيازة لهذه المادة الحيوية أين تتربع على احتياطات ضخمة من البترول والغاز الطبيعي والفحم كما تمتلك أيضا شركات طاقة تعتبر من اكبر الشركات المتعددة الجنسيات في العالم كشركة غاز بروم و روزنفت وغيرهم، فمنذ وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم عمد على تبني دبلوماسية الطاقة كأداة لتحقيق أهداف دولته خاصة مع الدول الأوروبية، التي تعتبر أفقر مناطق العالم من حيث موارد الطاقة وأكثرها استهلاكا، إذ تلبى روسيا نسبة لا تقل عن 30% من احتياجاتها الطاقوية كما تصل عند بعض دول أوروبا الشرقية والوسطى إلى نسبة تتراوح بين 90% و 95% من اعتمادها على الغاز الطبيعي الروسي.

إذ عمد بوتين على توظيف الموارد الطاقوية وفق إستراتيجية الطاقة التي أصدرها منذ 2003 في وجه الدول الأوروبية التي تقف أمام فرص تحقيق أهدافها الخارجية خاصة في المجال السابق للاتحاد السوفيتي باعتبار أن هذه المنطقة بالمنظور الروسي لاتزال رقعة خاضعة لامتدادها الجغرافي وعمقها الاستراتيجي، وأن توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي نحوها سيمس بأمنها القومي المباشر، وهو احد الأسباب التي جعلت من روسيا تستخدم مختلف السياسات الطاقوية على غرار تزويدها بالطاقة وذلك باستعمالها لعقود الطاقة البعيدة المدى رغم رفض هذه الأخيرة لمثل هذا النوع من العقود، إضافة إلى انتهاج سياسة خفض أسعار النفط والطاقة المتدفقة إليها عبر شبكات النقل الموروثة من الاتحاد السوفيتي أو شبكات الطاقة التي أنشأتها حديثا، وذلك قصد زيادة نسبة الهيمنة على أوروبا مستغلة بذلك تابعة هذه الأخيرة لطاقتها، فبالإضافة إلى سياسات التعاون الطاقوية فان روسيا وظفت الطاقة كأداة للتهديد والعقاب اتجاه أوروبا في العديد من المناسبات أين قامت بغلق وحظر الغاز على أوروبا لاسيما في عز فصل الشتاء في سنة 2009 في قضية أوكرانيا لتظهر قوتها قصد إرضاخ أوروبا وفق أهداف روسيا المستطرة .

إلا أن ظهور فيروس كوفيد - 19 سبب فوضى في السوق الطاقوية العالمية إذ عرفت انهيارا حادا في سعر النفط بسبب التراجع الحاد في استهلاك الطاقة العالمية وذلك على خلفية الركود الاقتصادي الذي عصف بمختلف دول العالم بما في ذلك دول أوروبا، ومنه فان الأسواق الروسية لن تكون عن منأى من هذه الفوضى الاقتصادية، ومن الطبيعي أن تكون هناك مساعي روسية لتدارك العطب الذي سيمس تنامي الدبلوماسية الطاقوية الروسية اتجاه أوروبا وذلك بإعطائها دفعا جديدا عبر استراتيجيات جديدة لاستمرارها. ومن هذا المنطلق ونظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع الدبلوماسية الطاقوية في السياسة الخارجية الروسية اتجاه أوروبا وسعيها منا لمعرفة مدى تأثيرها بانتشار جائحة كوفيد - 19، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع قصد الإلمام بالجوانب المختلفة من الإشكالية المراد معالجتها في البحث وتحقيق الأهداف المنتظرة منه، كونه يعمل على وصف الأوضاع القائمة أثناء فترة كوفيد - 19 وتحليل العلاقة الموجودة بين الظروف الاستثنائية التي تمر بها الأسواق الطاقوية و السياسات الروسية اتجاه الدول المصدرة للطاقة بصفة عامة واتجاه أوروبا بصفة خاصة

كما اعتمدنا على نظرية الدور في التحليل والتي طورها هولستي في السبعينات، حيث تتناول العلاقة بين الدور الوطني و تصوراته من جهة، و السلوك السياسي الخارجي للدولة من جهة أخرى، من خلال الربط بين ثلاثة متغيرات هي: مصادر الدور، إدراك الدور و أداء الدور، حيث يرى "هولستي" أن سلوك الدولة يتحدد بشكل كبير بنظرة صانع السياسة إلى الدور الذي تضطلع بها دولته في السياسة الدولية، والتي يمكن تطبيقها على تصور "بوتين" لدور الطاقة في السياسة الخارجية لدولته مستمدا نظريته من مجموعة مصادر تاريخية اقتصادية جغرافية عسكرية وسياسية، الأمر الذي ظهر في سياستها الخارجية الهادفة في توظيف الطاقة لاسترجاع روسيا لمكانها ودورها الريادي في بنية النظام الدولي.

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مفهوم الدبلوماسية الطاقوية وذلك بالتعريف بالمصطلح والتطرق إلى تاريخ توظيفه في أجندة السياسة الخارجية للدول خاصة روسيا، إضافة إلى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية ومحاولة معرفة مدى قدرة روسيا على مواكبة تطورات سوق الطاقة الدولية في ظل جائحة كوفيد - 19 و إظهار مدى تأثيرها على دبلوماسية الطاقة الروسية اتجاه أوروبا ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف أثرت جائحة كوفيد - 19 على الدبلوماسية الطاقوية الروسية اتجاه أوروبا؟
للوصول إلى الأهداف المرجوة تم تقسيم المقال إلى محورين :
المحور الأول: الدبلوماسية الطاقوية الروسية اتجاه أوروبا
أولاً: تعريف دبلوماسية الطاقة

ثانياً: أهمية الطاقة في السياسة الخارجية للدول
ثالثاً: مبادئ وأبعاد الدبلوماسية الطاقوية الروسية اتجاه أوروبا
المحور الثاني: تأثير جائحة كوفيد 19 على دبلوماسية الطاقة الروسية اتجاه أوروبا
أولاً: الظروف المحيطة بالسياسات الطاقوية الروسية في ظل جائحة كوفيد 19
ثانياً: الاستراتيجيات الروسية لتعزيز دبلوماسية الطاقة الروسية اتجاه أوروبا

1. المحور الأول الدبلوماسية الطاقوية الروسية اتجاه أوروبا :

1.1 مفهوم الدبلوماسية الطاقوية: energy diplomacy

تجدر الإشارة انه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لمصطلح دبلوماسية الطاقة إذ عرفها الباحثين حسب توجهاتهم ووفق نمط توظيفها من طرف الدول أو المعنيين في حقل الممارسة الدبلوماسية ، ومن بينهم تعريف الدكتور عمر الأحمد على أنها : "أداة من أدوات القوة الناعمة والتي بواسطتها تحصل الدول على ارفع تقدير بالمجتمع الدولي " مشيراً بذلك إلى الأوضاع والمعاناة التي يشهدها العالم نتيجة رغبة بعض القوى بالعمل على الإخلال بالأمن والاستقرار الدولي من اجل نهب الثروات والسيطرة وبسط النفوذ على الدول الأخرى، إذ يظهر بالتضاد منه دور بعض الدول الساعية إلى دعم التنمية بمشاريع الطاقة والعمل على استغلال الموارد كافة داخل تلك الدول المنهوبة من اجل تعزيز التنمية وتوفير فرص العمل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها خاصة بالاعتماد على الطاقات المتجددة وتجسيد مختلف المشاريع التي تكون بأقل التكلفة عما عليه في السوق (الأحمد، 2018).

و في تعريف أخر للدكتور جهاد عودة يعرفها على أنها نوع من الدبلوماسيات الجديدة التي يتوجب على الجهاز الدبلوماسي الاستعداد لها فكرياً وعملياً لإدراج مقتضياتها في أجندتها الخارجية ، وبعبارة أخرى على الوزارة الخارجية للدول أن تعيد هيكلة نفسها بشكل يسمح لها بوضع كل عمليات التفاوض والتعاون الدوليين على مصادر توليد وإنتاج الطاقة بجميع أنواعها الطبيعية أو الصناعية أو التكنولوجية تحت إشراف وسيطرة القائم الأول بالوزارة قصد تسير كافة الموضوعات التي تقع في نطاق دبلوماسية الطاقة، إضافة إلى التفرقة بين الوزارات الفنية المتخصصة في إدارة مصادر الطاقة، ووزارة الخارجية وجهازها الدبلوماسي المتخصص في إجراء التفاوض والتأمين الدبلوماسي لهذه المصادر، إذ تشير حسب الدبلوماسية الطاقوية إلى السياق الدولي والإقليمي والمحلي لعمليات التفاوض والتعاون وذلك لما تتضمنه احتمالات وقوع نزاعات قانونية وتوترات مصليح لإمداد الطاقة ، التي تتمثل في

- إنشاء نظام دولي قطاعي له شكل المنظمة الدولية لعمليات تبادل المعلومات حول مستلزمات توليد الطاقة.
- عقد مؤتمرات وملتقيات بمشاركة مختلف دول العالم لبناء إستراتيجية دولية جديدة لتأمين الطاقة والبحث عن مصادر بديلة، أي بناء نظام دولي طاقتوي و الذي يعطي قدرة أعلى على التحرك والمناورة

الدولية ، فحسبه فان نطاق دبلوماسية الطاقة هو تامين الإمدادات الطاقوية من خلال التعاقد و التعاهد الدوليين.

- كما يحصر دبلوماسية الطاقة في قسمين دبلوماسية الطاقات المتجددة مثلا الطاقة الكهرومائية التي تتطلب من الدول البحث في استراتيجيات الاستثمار الدبلوماسي لمورد الماء قصد توليد الطاقة ، الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح ..، ودبلوماسية الطاقات النافذة كالبتترول والغاز (عودة، 2007)

وعرفت الباحثة مريم ضريان في مقالها المعنون بدبلوماسية النفط في منطقتي العلاقات الدولية (ثلاثية الحرب-العبور-الأمن لبتترول الشرق الأوسط) بأنها كل نشاط دبلوماسي يرمي إلى تعزيز الوصول إلى مصادر الطاقة ومواردها مهما كان نوعه، لتلبية الحاجيات من المواد الهيدروكربونية التي تعتمد عليها في الحاضر وتسيير الآثار المترتبة عليها على الثروة الوطنية والقوة الجيوسياسية والنفوذ وذلك ب:

- تعزيز استقرار الإمدادات العالمية للطاقة من خلال دفع الشركاء الدبلوماسيين والمنتجين من القطاع الخاص للحفاظ على العرض، تهدئة الأسواق والسعي إلى إيجاد خيارات بديلة للطاقة، ويشمل ذلك بذل جهود دبلوماسية واسعة النطاق لمواصلة إمدادات النفط ، تعزيز جهود الدبلوماسية في مجال الطاقة وذلك مع المنتجين في جميع أشكال الطاقة وتنمية الموارد وخيارات النقل.

- الانخراط في المنتديات الدولية : لبناء اتفاقات واسعة من خلال سياسات تعزيز الأمن الطاقوي، معبرة عن نوع من دبلوماسية التكتلات .

كما وضعت تعريفا إجرائيا لدبلوماسية النفط في هذه الدراسة إذ عرفت بأنها "مجملة الوظائف الدبلوماسية من جملة اللقاءات ، الاجتماعات، الوساطة والزيارات التي تقوم بها الدول النفطية المنتجة والمصدرة، أو غيرها من الفواعل غير الرسمية في قطاع الطاقة، سواء في إطار المنظمات النفطية أو لوحدها مع بعضها البعض أو مع الدول المستهلكة، قصد تغيير إستراتيجية السعر أو السوق أو الإنتاج أو الإمداد أو العبور النفطي أو كلها مجتمعة، بكافة درجات التغيير والتأثير " وذلك بالمحافظة، أو التغيير أو التعديل"، أو لأي غاية من غايات الأمن الطاقوي ممثلا النفط كأداة دبلوماسية في السياسات النفطية التي تمثل شكلا من أشكال السياسة الخارجية ودورها إدارة العلاقات الدولية بمجموعة متشابكة من الوظائف أو العمليات التي تسعى إلى تحقيق أهداف معينة عن طريق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة المتاحة فهي بذلك سبيل من سبل صياغة العلاقات الدولية من جوانب الصراع والتعاون (ضريان، دون سنة الشر، الصفحات 138-141) .

في تعريف إجرائي يمكن أن نعرف الدبلوماسية الطاقوية كونها الدبلوماسية التي تتعلق بالمسائل السياسية والتي توظف موارد الطاقة في شقها السلبي والتعسفي كالعقوبات وقطع إمدادات الطاقة أو بشقها الايجابي كمكافآت لغرض تحقيق أهداف خاصة في أجندة السياسة الخارجية للدول ، وهذا ما سماه جوزيف ر. بيرج Geoff R. Berridge وآلان جيمس Alan James في تعريفهم للدبلوماسية الاقتصادية تسخير الاقتصاد للسياسة، ويعتبر مصطلح *Economi statecraft* هو أي عمل سياسي يستخدم أدوات اقتصادية بغية تحقيق سلوك مطاوع من طرف فاعل مستهدف ، والأدوات الاقتصادية المتوخاة يمكن تقسيمها إلى عقوبات ايجابية أو سلبية أو الاثنين معا (البرزنجي، 2019، الصفحات 3-4)

هذا التعريف يشير إلى الطبيعة الثنائية للدبلوماسية الاقتصادية كما انه يجعل اقتصاد البلد في خدمة أغراضه السياسية، وهذا النمط من التعريف ينطبق تماما على الدبلوماسية الطاقوية، إذ يعطي مساحة واسعة لدبلوماسية الطاقة ويوفر آليات متعددة لتحقيق أغراض السياسة الخارجية للدول ، حيث يمكن أن نقول أن دبلوماسية الطاقة تشمل جميع قضايا الطاقة بين مختلف الفواعل الدولية كالمبادلات ، التصدير ، الاتفاقيات، المساعدات والبحث عن أسواق جديدة ، وبصفة فعلية هي استغلال لكل ما تنتجه الدبلوماسية من قنوات اتصال أو اطر للتعاون مع البلدان الأخرى لغرض خدمة المصالح الطاقوية للدول المنتجة ، وخدمة أغراضها السياسية في الوقت ذاته، واستخدام كل ما أتاحت من قوة سواء من قدرات اقتصادية للدولة سواء بشكل تعاوني أو استخدامها كعقوبات سعيا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية واستقطاب رجال الأعمال والمؤسسات الأجنبية للاستثمار في البلاد وكذلك تهدف إلى تعزيز هيمنه الاقتصادية وبسط النفوذ السياسي عالميا.

2.1. أهمية الطاقة في السياسة الخارجية للدول :

تعتبر الأداة الاقتصادية من أبرز الأدوات المنتهجة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول ما يسمح لهذه الأخيرة اللجوء إلى توظيف الموارد الإنتاجية الخاصة لديها (مصباح، 2011، صفحة 204) ، انطلاقاً من إدراك صانع القرار وقدرة الدولة وتصميمها على ترجمة هذه الموارد والقدرات إلى أداة قوة ونفوذ خارجي، ما يتيح لها هامشاً من المناورة والحركة في تحقيق أهدافها الخارجية ومصالحها القومية (السيد سليم، 1998، صفحة، 156) وتعد الطاقة من بين أهم الأدوات الاقتصادية التي تستند إليها الدول خاصة مع تغير مفهوم القوة لينتقل من مفهومه التقليدي الذي يعنى بالجانب العسكري إلى مفهومه الحديث الذي يمس متغيرات عديدة على غرار الطاقة، وتظهر فاعلية توظيف هذه الأخيرة عبر محطات تاريخية متعددة من منطلق إدراك صانع القرار لأهميتها وتصوره لكيفية توجيهها بأسلوبين العقاب والحرمان من خلال فرض الحضر، الحصار ، المقاطعة أو بأسلوب الإغراء و المكافآت بتقديم التسهيلات أو غيرها، وقد كان استعمال سلاح الطاقة في السياسة الخارجية للدول الكبرى شائعاً عبر التاريخ، إذ كانت الولايات المتحدة السبابة إلى استعمال النفط كسلاح في خدمة دبلوماسيتها ضد اليابان في سنة 1931 وذلك بعد احتلال هذه الأخيرة لمنشوريا وهجومها على الصين في جويلية 1937، أين قررت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1940 فرض حضر جزئي على المنتجات البترولية المصدرة إليها حيث كانت تؤمن 80 % من الاستهلاك الياباني (لوبيز ف.، 2013، صفحة 14_ 15) ، وتبعتها في سنة 1941 بفرض حضر كلي على تصدير النفط عقب هجومها على مرفأ اللألي، ما فرض حصاراً كلياً لليابان خاصة مع فشل مفاوضاتها لشراء النفط من الاتحاد السوفيتي ما سرع دخولها في حرب ضد الولايات المتحدة (لوبيز ف.، 2006، صفحة 7)

كما ظهر أيضاً استعمال الطاقة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول و كسلاح أكثر تأثيراً من القوة العسكرية في 17 أكتوبر 1973 عندما أقدم أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوبك بالإضافة إلى مصر وسوريا بإعلان حضر نفطي على الدول الغربية لإجبار إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967 التي لم تمثل للقرار الصادر من مجلس الأمن الدولي الذي يحمل رقم 242 في نوفمبر من نفس السنة (الكيلي، 1985، صفحة ، 207 -211)، وبهذا أعلنت حضراً كلياً للنفط على الولايات المتحدة الأمريكية وتوسع دول أوروبية من بينها هولندا التي كانت تقوم بتزويد إسرائيل بالأسلحة وفسح المطارات للولايات المتحدة لتقديم الدعم والإمدادات ، فيما فرض حضراً جزئياً على سبع دول أوروبية أخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا بعدما رفضت السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستعمال مطاراتها لتقديم الدعم اللوجستي لإسرائيل، كما توسع الحضر ليشمل حتى الدول الإفريقية على غرار روديسا وجنوب إفريقيا، حيث كان القرار يقضي بخفض نسبة 25 % من الإنتاج ووصل إلى أن تقوم بعض الدول العربية على غرار ليبيا بقطعه كلياً، ما نتج بعد ذلك ارتفاعاً في أسعار النفط التي تعدت أربعة أضعاف ليصل إلى نحو 12 دولاراً للبرميل في سنة 1974 (الايام، 2012)

أما بالنسبة لروسيا فإن استعمال الطاقة ليست بالطريقة الحديثة عنها وإنما ترجع إلى الاتحاد السوفيتي سابقاً لما وظف ورقة الطاقة في سياسته الخارجية عدة مرات عبر تاريخه، حيث أوقفت تزويد إسرائيل بالنفط سنة 1956 احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر، إضافة إلى الحضر المؤقت للبترول على فنلندا سنة 1958 عقب تأسيسها حكومة موالية للغرب، كما استعملته مع دول أوروبا الغربية بطريقة أخرى إذ عملت على تكثيف صادراتها من النفط من خلال عقود ميسرة وأسعار منافسة لما هو موجودة في السوق العالمية كما أتاحت أيضاً ميزة المقايضة وكل هذا لتعميق تبعية هذه الدول لها طاقياً، قصد استعمالها كأداة لاستمالتها أو الضغط عليها أثناء الحاجة في إطار الصراع القائم مع المعسكر الغربي (رميحي، 1982، الصفحات 59- 63).

وعادت إلى استعمالها من جديد كإستراتيجية في فترة بوتين اتجاه الغرب وهذا من منطلق الوثيقة الإستراتيجية للطاقة إلى غاية 2020 التي نشرت في سنة 2003 والتي أدخلت بموجبها الطاقة كمتغير أساسي ومركزي في السياسة الخارجية الروسية قصد إعادة إحياء الدور الروسي في الساحة الدولية 12، حيث أقدمت روسيا على سياسة قطع إمدادات الطاقة لأول مرة في حكم بوتين سنة 2004 ضد بيلاروسيا بعد رفضها تسديد مستحقات النفط العابر من أراضيها نحو أوروبا حسب الاتفاقية الاقتصادية لسنة 1995، سرعان ما أصبحت

سمة قائمة لدبلوماسية الطاقة الروسية إذ عمدت عدة مرات عديدة وفي مناسبات متكررة على قطع الطاقة على دول من بينها أوكرانيا في سنة 2006 بسبب الثورة البرتقالية وعادت في سنة 2009 لتتقوم بقطعها كليا ليشمل القطع دول الاتحاد الأوروبي ، كما قامت شركة غازبروم في سنة 2014 بإخطار دول الإتحاد بأن نقل الغاز سيعرف بعض الانقطاع بسبب قطع الغاز على أوكرانيا وهذا الأمر يعبر عن تهديد غير مباشر بقطع الغاز إذا تجرأت على إصدار عقوبات اقتصادية أخرى بسبب مسالة شبه جزيرة القرم Crimean peninsula، ما أطلق من جديد النقاش حول قضية تأمين إمدادات الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي. (غابروم، 2004) .

كما تجدر الإشارة أن دبلوماسية الطاقة الروسية لا تقف فقط على مبدأ قطع إمدادات الطاقة ولكن تتعد ذلك لتشمل إستراتيجية التسعير التي تطبقها على بعض الدول الأوروبية خاصة دول المجال للاتحاد السوفيتي، إذ تعتبر أكثر تحركات الدولة "تسييسا باعتبارها الإستراتيجية جيو-اقتصادية تقوم على تقسيم الدولة لزيانها الأوروبيين إلى عدة مناطق جيوبوليتيكية تتعامل مع كل منطقة منها بسعر يختلف عن السعر المتعامل به مع المناطق الأخرى، ويرجع هذا التسعير إلى حسابات سياسية أو تاريخية أو اقتصادية، إذ لا تمتلك شركات الطاقة كل الاستقلالية في تحديد أسعار الطاقة و إنما يتم تحديدها من طرف الكريملين حيث تقوم برفعها أو خفضها وفقا لما يحفظ مصالح الدولة وهذا ما فعلته بجموريا عندما حذفها من قائمة الدول المستفيدة للطاقة بأسعار منخفضة حيث قامت بزيادة الأسعار على مرتين في سنة 2005 و 2007 (Swinn, 2013, p. 9)

3.1. مبادئ وأبعاد الدبلوماسية الطاقوية الروسية اتجاه أوروبا:

تهدف دبلوماسية الطاقة الروسية اتجاه أوروبا أساسا إلى تحويل قدراتها الطاقوية إلى تحقيق نجاحات ونفوذ نفوذ سياسي خارجي والعمل على تجسيد أهدافها الكبرى في سياستها الخارجية، والتي تهدف أساسا لإعادة روسيا إلى مصاف الدول الكبرى و وضع حد لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي والعمل على إعادة ترتيبه وفقا لنظام متعدد القوى، والعمل على حماية أمنها القومي بالحد من توسع الغرب (الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو) نحو مناطق النفوذ الخاصة بها خاصة المجال السابق للاتحاد السوفيتي (Liuhto, October 2010, p. 43)

إذ عمد بوتين على إصدار ثلاث وثائق إستراتيجية للطاقة فكانت الوثيقة الأولى ES-2020 في سنة 2003، والوثيقة الإستراتيجية الثانية ES-2030 في سنة 2009 سرعان ما عززتها بالوثيقة الثالثة لإستراتيجية للطاقة ES-2035 في سنة 2014 (مجدوب، 2017، صفحة 77)، إذ تركز هذه الوثائق الثلاثة تحقيق أمنها الطاقوي على المدى البعيد باعتبارها دولة مصدرة، وتتضمن هذه الوثائق مجموعة من المحاور التي تعتبر بمثابة أسس دبلوماسية الطاقة التي تتبعها روسيا في سياستها الطاقوية الخارجية، ويظهر في سعيها المستمر إلى تنمية صادرات الطاقة إلى دول أوروبا عبر شبكات نقل الغاز والبتترول الموروثة عن الاتحاد السوفيتي سابقا، إضافة إلى العمل على تعزيز وتنويع خطوط نقل الطاقة قصد ضمان امن إمدادات الطاقة خاصة بعد الأزمة الأوكرانية حيث عملت على تجسيد مشاريع نقل جديدة على غرار خط غاز Turkish Stream الذي بدأ تشغيله في 2019 والذي يعتبر بديلا لمشروع السيل الجنوبي South Stream الذي توقف انجازه لظروف سياسة، إذ يؤمن هذا الخط ضخ الطاقة لتركيا و أوروبا الوسطى بأقل الأسعار نظرا لاختصاره لمسافة نقل الطاقة عن طريق مضيق البوسفور الذي يبلغ طوله 403 كم، خاصة وان روسيا تسعى دائما إلى خلق سعر منافس بين المستهلكين وفق إستراتيجية التسعير التي تتبعها، إضافة إلى مشروعى Novorossisk-Burgas الذي تمت المصادقة على انجازه في سنة 2007 مع الرئيس اليوناني نازاربايف، و مشروع North stream الذي ينقسم إلى خطين North stream 1 و North stream 2 الذي لم يكتمل بعد بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة عليه، إضافة إلى ذلك فان من بين الأسس التي تقوم عليها دبلوماسية الطاقة الروسية هي تنويع وتوسيع أسواقها الطاقوية بعيدا عن أوروبا والتأثيرات الجيوسياسية المتركمة والتوجه إلى أسواق بديلة موثوق فيها وبالتحديد دول آسيا الهند اليابان كوريا الجنوبية وخاصة الصين باعتبارها الدولة المرشحة لتكون المستهلك الأول عالميا للطاقة إذ أقدمت مؤخرا على فتح خط Power of Siberia Pipeline لنقل الطاقة من سيبيريا إلى الصين، وهذا قصد استكمال تعزيز إستراتيجيتها الطاقوية المرسومة من طرف الكريملين (رسول، 2017، الصفحات 242-253)

كما تركز الدبلوماسية الطاقوية الروسية على تواجد شركاتها النفطية في مختلف دول العالم التي تمتلك الطاقة وهذا عبر زيادة استثمارات على غرار نشاطها في شمال إفريقيا إذ تتواجد شركة Gazprom في الجزائر، وشركة Tatneft في مصر، وLukoil في ليبيا، وإضافة إلى تواجدهم في دول أخرى في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، إذ تهدف من خلال هذه السياسة إلى تثبيت نفسها في كل المناطق التي يمكن أن تكون منافسا لها في سوق الطاقة خاصة الأوروبية (Blank, 2011, pp. 89- 95)

كما تعمل روسيا على التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة العالميين على غرار السعودية، خاصة بالنسبة إلى الأسعار وكميات الإنتاج وذلك في إطار منظمة الأوبك+، أو في إطار منتدى الدول المصدرة للغاز الذي أنشأ سنة 2008 في موسكو حيث كانت أهم أهدافه ربط أسعار الغاز بأسعار النفط (معتد، 2013).

2. تأثير جائحة كوفيد 19 على دبلوماسية الطاقة الروسية اتجاه أوروبا :

1.2. الظروف المحيطة بالسياسات الطاقوية الروسية في ظل جائحة كوفيد 19:

مع اندلاع الوباء وتحوله لجائحة وفور إعلان منظمة الصحة العالمية في مطلع جانفي 2020 عن تفشي فيروس كورونا المستجد، وبعد إقرارها بخطورتها في مارس 2020، اتجهت التوقعات العالمية إلى تأكيد أن تداعيات كوفيد -19 ستكون اقرب إلى تداعيات الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين على المدى البعيد، حيث يمثل تباطؤ معدلات النمو أساس التأثير الاقتصادي للوباء، والنتائج بالأساس عن تدهور معدلات العرض العام للسلع والخدمات مع تدهور الإنتاج والتبادل التجاري بسبب القيود المفروضة على الحركة، ولم تكن الدول المصدرة للنفط عن منأى من هذه الانعكاسات التي ألحقتها الجائحة باقتصادياتها التي عانت الانكماش بسبب تراجع أسعار النفط (العربي، 2020، صفحة 75)، إذ حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن الطلب العالمي على الطاقة سيشهد تراجعا كبيرا يصل إلى 30%، خاصة مع حملة التدابير الوقائية التي اتخذتها اغلب دول العالم بما في ذلك دول أوروبا لمنع انتشار وانتقال العدوى، إذ عمدت هذه الأخيرة على إغلاق المرافق الاقتصادية والترفيهية وشل حركة السفر والمواصلات وتوقف جل الاستثمارات، ما نتج عنه تراجع استهلاك الطاقة و الطلب عليها، ومع استمرار تدفق البترول إلى الأسواق الطاقوية نتج عنه تخمة أو فائض في الإنتاج، ما تسبب بانهيار أسعار الطاقة.

لم تكن تأثيرات جائحة كوفيد - 19 السبب الرئيسي المؤثرة على انخفاض أسعار النفط فقط وإنما يرجع لأسباب أخرى سياسية أكثر ما هي اقتصادية وهو فشل منظمة الأوبك وروسيا إلى التوصل لاتفاق بشأن خفض الإنتاج وخلق توازن بين العرض والطلب في سوق الطاقة، ما دفع بالسعودية إلى خفض أسعار النفط إلى مادون 6 دولارات للبرميل ما نتج عنه انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي بـ 10 دولارات للبرميل ووصولها لحدود 20 دولار للبرميل ما سرع دخولها مع روسيا بحرب نفطية (عابش، 2020) كانت نتيجتها زيادة تهاوي أسعار النفط، إذ وصلت في يوم 20 افريل 2020 إلى أدنى مستوياتها في تاريخ صناعة النفط، حيث سجل سعر خام غرب تكساس الوسيط تراجع ب نسبة 300% خلال تداولات ذلك اليوم، أي بتراجع ناقص 37 دولار للبرميل أي دون الصفر دولار في ظل إغراق السوق العالمية بالنفط وامتناع الدول المستهلكة على شراءه بسبب ما تعنيه من ركود اقتصادي .

ومع غياب القدرة على تخزين المنتجات النفطية خاصة أن اغلب منتجي النفط لا يملكون قدرة تخزينية كافية لإستيعاب نفطهم الفائض عن الحاجة، سارعت الدول المنتجة إلى خلق ما يسمى بالسوق الفورية والسعر الفوري sport prices ذلك للتخلص من إنتاجهم الذي لم يجد أي مستهلكا، إلا أن الأسعار الفورية لا يمكن أن تتجاوز سعر 10 دولار أو يمكن أن تكون اقل من 5 دولار والسبب يرجع إلى أن تكلفة التخزين أعلى من سعر سلعة النفط بحد ذاته، وفي الوقت الذي يستحيل على الشركات والمؤسسات النفطية إيجاد آليات لتخزين النفط و توقيف إنتاجه واستخراجه سبب أن إعادة تشغيلها سيكون أكثر تكلفة، أصبح من الارخص على الشركات النفطية التخلص من النفط مجانا أو القيام بتقديمه بإجراءات مالية لزيانها مقابل تحملهم تكاليف الشحن والتخزين (تقرير، 29 افريل 2020)، ما خلق منافسة بين المصدرين على أسواق الطاقة خاصة الأوروبية التي تعتبر سوفا روسية ومنطقة نفوذ ل 70% من صادراتها الطاقوية، حيث تمتلك دول أوروبا سعة تخزينية تقدر ب 100 مليار متر مكعب ما يسمح بمرونة اكبر لقبول أحجام مقارنة بالدول الأخرى .

وما زاد الأمور تعقيدا على روسيا أن بعض الدول الأوروبية لجأت إلى استعمال الطاقات المتجددة وخاصة وان الظروف المناخية أصبحت أكثر ملائمة حيث الرياح أقوى وفترات سطوع الشمس أطول بسبب تحسن المناخ على خلفية تراجع تدفق الغازات الدفيئة، حيث كشف تقرير منظمة Ember المختصة في متابعة تطور إنتاج الطاقة البديلة والكائن مقرها بلندن أن 27 دولة أوروبية تمكنت من إنتاج ما تحتاجه من الكهرباء بنسبة 40% من الطاقات البديلة المتمثلة في طاقات الرياح والشمس لتتجاوز بذلك ما يتم إنتاجه من الطاقات الاحفورية التي بلغت نسبتها 34%، أين تصدرت الدانمارك المرتبة الأولى بنسبة 64% والتي تطمح إلى وصولها 100% مع العام 2050 متبوعة بايرلندا بنسبة 49% ثم ألمانيا بنسبة 42% حيث تعتبر هذه الأخيرة المستورد الأكبر من حيث نسب وارداتها الطاقوية من روسيا، وبهذا فان السوق الأوروبية أصبحت عن غنى من الطاقة الروسية خاصة وان عجلة اقتصادها متوقفة ما سبب تراجعها في استهلاك الطاقة، إذ أصدرت بعض الدول الأوروبية على غرار ايرلندا عدة قرارات تتضمن وقف منح والرخص الجديدة لاستخراج واستغلال الغاز إضافة إلى منع استيراد الغاز (بومجوط، 2020).

2.2. الاستراتيجيات الروسية لتعزيز دبلوماسية الطاقة الروسية اتجاه أوروبا:

لم يكن كوفيد – 19 في حسابان صانع القرار الروسي أثناء صياغته للدبلوماسية الطاقوية اتجاه أوروبا إلا أن الأسس والمبادئ التي قامت عليها انطلقا من استراتيجيات الطاقة الثلاثة تتماشى مع الظروف والأوضاع التي خلفتها الجائحة في الأسواق الطاقوية، حيث تتمتع أسواق الإنتاج الروسية بدرجة مرونة عالية اتجاه تقلبات السوق والأسعار بفضل انخفاض تكلفة الإنتاج مقارنة بالنفط الصخري الأمريكي مرتفع التكلفة، إلا أن المعوق الأساسي الذي يحد من هذه المرونة هو حاجة السوق إلى أسعار نفط عند حدود معينة لا تقل عن 80 دولار للبرميل بسبب اعتماد ميزانيات الدولة على مداخل النفط والغاز كمصدر أساسي (مؤلف ب، 10 ماي 2020) حيث تمثل صادرات الطاقة نحو 40% من إيرادات الميزانية الروسية لذلك تسعى جاهدة للحفاظ على معدلات أسعار مرتفعة وحصص سوقية مرتفعة، إذ عملت على التعاون مع منظمة أوبك+ لتقليص الإنتاج ورفع أسعار الطاقة قصد معالجة التخمة، فرغم اعتراض روسيا في 6 مارس 2020 نتيجة الخلافات السياسية على تعميق خفض إمدادات النفط الخام بنحو 1,5 مليون برميل يوميا ما يجعل مجموع الخفض 3,6 ملايين برميل يوميا و ما تعتبره موسكو تنازلا لصالح المنتجين المنافسين لها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت حصتها ب 4 ملايين برميل منذ 2016، وخطوة لخسارة سوقها الأوروبية خاصة في ظل العقوبات التي طالت مشاريع شبكات نقل الغاز والنفط، ومن المتوقع أن تضخ الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 13 مليون برميل يوميا مع بداية السنة، إلا أن إدراك روسيا للخسائر الكبيرة التي بدأت بالتفاقم سرعت بها العودة لإجراء مباحثات جديدة مع كبار المنتجين على غرار السعودية والولايات المتحدة الأمريكية قصد تقريب وجهات النظر بشأن السبل الممكنة لاستعادة توازن السوق، حيث أقر تحالف أوبك+ تخفيض إنتاج النفط بنحو 9,7 ملايين برميل يوميا وهو ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف المستوى المقترح في مارس 2020، وستنقلص إلى نسبة 7.7 مليون برميل يوميا مع نهاية العام وستصل نسبة التخفيضات مع بداية العام 2021 نسبة 5,8 ملايين برميل يوميا وهذا توقعا لتحسن الطلب العالمي، حيث من المقرر أن يتحمل كبار منتجين النفط الحصة الأكبر من التخفيضات إذ ستجري السعودية وروسيا معا تخفيضات في الإنتاج تقدر ب 5 ملايين برميل أي بقدر 2,5 مليون لكل طرف ما يساوي 51,5% التخفيضات، وذلك من مستوى مرجعي للإنتاج بقدر نحو 11 مليون برميل، ومع زيادة تخفيض 50% من طرف المنتجين الآخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرهم ستصل إجمالي تخفيضات إلى 14,7 مليون برميل وهو ما يتخطى مقدار الانخفاض المتوقع من الطلب على الخام البالغ 14 مليون برميل يوميا وهذا ما يمهد لاستعادة توازن السوق وتخفيض ومحاولة القضاء على التخمة، وتراكم المخزون العالمي من الخام، وبالفعل اثر هذا الاجتماع شهدت أسعار النفط تحسنا حيث وصلت إلى متوسط 30 دولار للبرميل (الغيطاني، 2020)

كما أن سعي روسيا إلى تعزيز دبلوماسيتها الطاقوية وعدم تأثرها بجائحة كوفيد – 19 تظهر جليا في محاولة تجاوزها انهيار السوق الأوروبية إذ عملت على التوجه نحو آسيا انطلقا من تجسيد طموحها الاوراسي الجديد وعملا بفكرة دوغين الكسندر التي نشرها في كتابه "النظرية السياسية الرابعة" وذلك بمحاولة إيجاد

مراكز قوة جديدة ناشئة على غرار الهند، اليابان و الصين فرغم الشك الذي يراوده من العلاقات المتزايدة لهذه القوى الإقليمية الناشئة مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن زيادة التعاون و التعاملات التجارية خاصة في مجال الطاقة معها ستحول إلى كبح أي تحالف أو توسع للقوى المنافسة لها على هذا المجال (خشيب، 2018، صفحة 107)، وبالفعل فإن التوجه الروسي نحو الأسواق الآسيوية لم يكن محض صدفة فهو مسطر في مبادئها الأساسية إذ يعتبر من بين احد أسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الطاقوية، إذ عمدت روسيا على تعويض نقص صادراتها الموجه إلى أوروبا بسبب تراجع الاستهلاك وانخفاض الطلب على الطاقة، حيث بلغت صادرات روسيا من النفط إلى هذه الدول خلال شهر جانفي 2020 حوالي 1,8412 مليون برميل يوميا، فرغم تراجعها في شهر فيفري من نفس السنة ب 1,1% إلا أن الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الصين بعد التغلب على الوباء أعاد الصادرات الروسية إلى نصابها، إذ تعد اليوم المستورد الأكبر للنفط الخام عالميا باستهلاكها حوالي 10 ملايين برميل يوميا، و كان نصيبها نسبة 70% من إجمالي صادرات النفط الروسي إلى السوق الآسيوية إذ كان ينقل عبر ميناء كوزمينو وفقا لتعاقدات فورية، في حين أن الكمية المتبقية تتجه إلى كوريا الجنوبية واليابان (الاخبارية، 2020)

كما يظهر جليا تداخل المساعدات الإنسانية مع أهداف الدبلوماسية الطاقوية الروسية في أوروبا إذ عمدت روسيا على توظيف هذه الورقة للحفاظ على مصالحها الطاقوية واستمالة الدول نحوها، فرغم حاجتها إلى تلك المواد الضرورية إلا أنها فضلت الاستغناء عنها والعمل على تقديمها في شكل مساعدات إلى الدول الأوروبية، حيث سارعت إلى إرسال طائرات محملة بالأجهزة والمواد الطبية و أطباء خبراء و باحثين في علم الفيروسات إلى العديد من الدول الأوروبية على غرار دول البلقان وإيطاليا التي خذلها الاتحاد الأوروبي وقام بتطويقها و غلق الحدود عليها، كما شملت هذه المساعدات حتى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك قصد إقناعهم برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من طرفهم على خلفية العديد من القضايا وأهمها إنشاء خط أنابيب الغاز North 2 stream، حيث قامت المؤسسة النرويجية Germanischer Lloyd مع بداية العام 2021 على رفضها التصديق على استكمال بناء خط أنابيب السيل الشمالي على خلفية العقوبات الأمريكية (بوضمون و مالتيشيف، 2021)، وعلى النقيض من دولة النرويج وافقت ألمانيا فورا على استكمال هذا المشروع بهدف مضاعفة كمية الغاز التي ستصل إليها وبأسعار منخفضة، حيث تم الإعلان عن هذا القرار من طرف نتشاييف متحديا بذلك محاولات الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيف المشروع من خلال الابتزاز والعقوبات (م.ع.ح، 2021)، كما عملت على استمالة دول الاتحاد السوفيتي سابقا عن طريق توقيع مرسوم يمنع ترحيل أو استبعاد رعايا هذه الجمهوريات من روسيا إذ ينص الاتفاق على التمديد التلقائي لتأشيراتهم وتصريحاتهم بالإقامة من 15 مارس إلى 15 جوان نظرا للظروف التي فرضها الجائحة على التنقل (،فايزة، 2021، صفحة 56) لقد عمدت روسيا على عدم التخلي على هذه السوق بمختلف الوسائل والطرق خاصة وأنها منطقة نفوذ ومنطقة لتحقيق عودتها كقوة في النظام الدولي إضافة إلى تجسيد مشروعها الأوراسي الجديدة،

فرغم تراجع الدخل الوطني الروسي بسبب انهيار أسعار الطاقة إلا أنها لم تستغني على تواجدها العسكري في سوريا وذلك لضمان استمرارية إستراتيجيتها الطاقوية اتجاه أوروبا إذ تعد سوريا منطقة نفوذ طاقوية و مضمرا مناسباً للاستثمار في هذا المجال لما يخدم مصالحها ولاسيما أنها تملك امتيازات حصرية لمدة 25 عاما حيث سمح لها بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية لسوريا وذلك حسب الاتفاق المبرم بينها وبين النظام السوري، ففي أواخر 2013 وقعت شركة Soyuzneftegaz الروسية الحكومية عقدا للتنقيب عن الغاز على طول الامتداد البحري الممتد بين بانياس وطرطوس وتولت أيضا الشركة امتيازات التنقيب عن الغاز في البر السوري وبالضبط في المنطقة 12 (Butter, 19 November 2015)، وقعت في العام نفسه شركة Tatneft على عقدين للاستثمار، الأول يشمل بناء محطة معالجة الغاز قرب حمص بقيمة 200 مليون دولار أمريكي والثاني إنشاء خط أنابيب الغاز بقيمة 160 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى استقاداتها من حقوق التنقيب لاكتشاف واستغلال حقول الغاز، كما عملت أيضا على تمويل إنتاج النفط السوري منذ 2010، وتجدر الإشارة أيضا على أن هناك العديد من شركات الطاقة الروسية التي تنشط في سوريا على غرار بعض فروع

شركة غازبروم وشركة Technopromexport التي فازت أيضا بصفقات لإنشاء البنية التحتية للطاقة وسط حلب في سنة 2012 (Alain, novembre 2014) ويرجع تكثيف استثماراتها و تواجدها العسكري في المنطقة الساحلية منذ تدخلها عسكريا في سوريا إلى تعزيز الإجراءات الاحترازية لتوفير الأمن والحماية لشركاتها لضمان استثمارية استثماراتها ومصالحها خاصة وانه في السنوات الأخيرة قد تم اكتشاف مناطق جديدة تحتوي على مخزونات ضخمة من الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، ويعتبر حوض المشرق الذي يقع في المياه العميقة في شرق البحر المتوسط أكثر أهمية لاحتوائه على طبقة عميقة من الغاز وفقا للتقديرات التي قامت بها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية والشركات العاملة في التنقيب الذي يعتبرونه بمثابة حقل قارة، كما تحتوي هذه المنطقة على ثلاث مناطق فرعية حوض بحر ايجيه قبالة سواحل تركيا واليونان وقبرص، وحوض المشرق قبالة سواحل سوريا ولبنان وفلسطين، وحوض الدلتا قبالة سواحل مصر، وتشير معظم التقارير على أن هذا الاكتشاف المحاذي للشريط السوري سيسمح لها بتصدير المرتبة الأولى في المتوسط من حيث الاحتياط والإنتاج وذلك باكتشاف حقل سيحقق لها استخراج حوالي 400 ألف متر مكعب يوميا، إضافة إلى 560 برميل مكثفات في اليوم، إضافة إلى ذلك نجد أيضا مساحة التركيب الحاملة للغاز تقدر بنحو 25 كلم مربع الذي يقع في حوض الدو في المنطقة الوسطى التي اكتشفت فيها العديد من التركيبات وأهمها هو تركيب أبو رباح وشمال الفيض والذي وضع قيد الإنتاج في سنة 2009 باسم مشروع جنوب المنطقة الوسطى إذ يقدر فيه الاحتياطي القابل للإنتاج حوالي 47 مليار متر مكعب إضافة إلى 21 مليون برميل من المكثفات، كما اكتشفت العديد من التركيبات الجيدة في هذا الحوض في كل من منطقة صدر البريج وقارة ودير عطية وفرقلس، إذ يقدر الاحتياطي القابل للاستخراج في هذه التركيبات حوالي 24 مليار متر مكعب إضافة إلى 22 مليون برميل من مكثفات، ويقع في هذا الحوض تركيب الرشيفة الذي يتبع شركة ابيلا وتركيب جهاز الذي يتبع شركة حيان للنفط، ما يجعل سوريا المستفيد الأول منها مقارنة بالدول الجوار ومن هذا المنطلق سعت روسيا إلى كبح جماح أطماع العديد من الدول الإقليمية والدولية (حوان، 2017، الصفحات 6-7)

إن سعي روسيا السيطرة على مصادر الطاقة في سوريا سيضمن لها السيطرة الفعلية على الاستثمارات الطاقوية المارة على الأراضي السورية ما يحقق لها السيطرة مواجهة وإفشال كل مشاريع الطاقة التي تهدف إلى تأمين الطاقة لأسواقها في دول أوروبا التي لا طالما سعت إلى إيجاد منافذ طاقوية بديلة عن روسيا، على غرار المشروع القطري في سنة 2009 قصد صرف الغاز الطبيعي من حقولها الشمالية جنب حقل فارس الجنوبي لإيران وذلك بإنشاء أنبوب نقل يمر بالتسلسل عبر كل من الدول التالية (العربية السعودية، الأردن وعمان مرورا بسوريا وصولا بالبحر الأبيض المتوسط قصد بلوغ الأسواق الأوروبية) (Igor, 2015, pp. 8-9) ومشروع الأنبوب الإيراني في سنة 2010 والذي أطلق عليه اسم أنبوب الغاز الطبيعي الإسلامي Gazodouc Islamic حيث وافقت عليه سوريا لتميرير الغاز الإيراني من حقل فارس الجنوبي مرورا بالعراق وصولا إلى محطة الغاز السورية ومنه البحر المتوسط و أوروبا كسوق له، الذي قدرت تكلفته تشييده حوالي 10 ملايين دولار أمريكي، حيث أحالت روسيا نفسها عائقا أمام تجسيد هذين المشروعين، ومن هذا المنطلق فإن عدم انسحاب روسيا عسكريا من سوريا لا دليل قاطع لرغبتها في التواجد في منطقة اقل ما يقال عنها أنها تتوفر على موارد هائلة من الطاقة إضافة لموقعها الجيوستراتيجي الهام الذي يمكن أن يشرك روسيا في كافة مشاريع إيصال الطاقة إلى أوروبا أو إفشالها في حالة عدم استفادتها (DARBOUCHE, December 2012, p. 17)

خاتمة

تعتبر الدبلوماسية الطاقوية احد الأساليب الحديثة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول حيث تشير إلى تحويل القدرات الطاقوية من الحيز الداخلي والمجال الاقتصادي المحض إلى مجالات أوسع وذلك بإضفاء الطابع السياسي عليها وتحويلها إلى وسيلة لتحقيق مكاسيها السياسية ومصالحها الوطنية في النظام الدولي، إذ كانت روسيا من بين الدول التي سبقت نظيراتها إلى اتخاذ هذه الأداة في مأموريتها الخارجية خاصة اتجاه أوروبا، حيث سطرت لها إستراتيجية طويلة المدى عبر إصدارها لثلاث وثائق خاصة لضمان كيفية تسير طاقتها واستغلالها، فكان لها أن حققت مكاسب كبيرة وذلك بعدما طبقتها في العديد من المناسبات عبر شقيها المتناقضين الأول بأسلوب العقاب والثاني بأسلوب التعاون والمساعدات.

ولكن ظهور فيروس كورونا الذي لم يكن في حسابان أي دولة كان له اثر كبير على الاقتصاد العالمي حيث سبب ركودا اقتصاديا مس أسواق الطاقة العالمية ومن بينها السوق الأوروبية، فلهذا فان تراجع النفوذ الطاقوي الروسي اتجاه هذه الأخيرة بسبب انخفاض استهلاكها من الطاقة وتراجع صادرات روسيا إليها لم يمكن محض صدفه خاصة بعد توقف كافة حركة التنقل والاستثمار، ولكن الأثار لم تتوقف عند انخفاض عائداتها من الطاقة وإنما عرفت تنافسا شديدا من الدول المنتجة للنفط على أوروبا التي لا طالما كانت منطقة نفوذ وسوقا خاصا بيها.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة فان الدبلوماسية الطاقوية الروسية لم تتراجع عن مبادئها الأساسية حيث بقيت النظام متمسك بالسوق الأوروبية حيث أشعلت حربا بينها وبين السعودية كما عملت على البحث على أسواق جديدة في آسيا وذلك ضمن استراتيجيات سبق وان نصت عليها موثيق الطاقة الثلاثة

ومن خلال ما عرض سابقا يمكن ان نقر بأنه رغم تداعيات كوفيد_19 على كافة الدول المصدرة للنفط إلا أن روسيا استطاعت بفضل مرونتها أن تتجاوز إلى حد بعيد هذه الآثار وذلك بالاستمرار على نفس مبادئ وأسس الطاقوية الطاقة حيث كانت ملائمة

حيث كانت جائحة كوفيد 19 بمثابة اختبار لمدى صلابه وقوة الدبلوماسية الطاقوية ومدى إمكانيتها تجاوز و تحدي اي أزمة مستقبلية حادة وخاصة وان روسيا تتعرض دائما للعقوبات من طرف الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية

قائمة المراجع :

- Alain, V. (novembre 2014). nouvelle crise pétrolière ou nouveau chapitre de l'histoire des marchés pétroliers ? *Économie et politique*, 724.725.
- Blank, S. (2011, mars). "pourquoi les russe étaient-ils contre l'intervention". *revue outre – terre*(no. 41), pp. 89-95.
- Butter, D. (19 November 2015). Russia s involvement in Syria is less about protecting natural gas intrategicinterests. *Carnegie Endowment for international peace*, 5.
- DARBOUCHE, H. a. (December 2012). East Mediterranean Gas : what kind of a game- changer? p. 17.
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- Igor, D. (2015). le routeur de la Russie en Méditerranée. *Cahier de la Méditerranée*(89), pp. 8 ,9.
- Liuhto, K. (October 2010). "energy in Russia's foreign policy". Pan-European institute.
- Swinn, E. (2013). *politics of profits? Gazprom, the Kremlin and Russian energy policy, master thesis in Russian and East European studies*. (Washington: faculty of graduate school of arts and sciences.
- د صفحات ,الايام .ازمة النفط عام 1973 . (2012). الايام
- العين الاخبارية. (2 مارس , 2020). متاجهلة كورونا صادرات النفط الروسي تتدفق بانتظام الى اسيا . تاريخ الاسترداد 2021
- فيفيري, 2021, من [https:// amp/s /al-ain.com](https://amp/s/al-ain.com)
- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات) .اتفاق تحالف منظمة اوبك + على خفض انتاج النفط . (افريل 20 , 2020). الغيطاني , ا
- Consulté le 2020 ,20 سبتمبر , sur <https://futureuae.com> (المتقدمة
- البكس بوضمون, و دميتري مالتيشيف. (جانفي , 2021). – السيل الشمالي مشكلة التصديق , . تاريخ الاسترداد 15
- جانفي, 2021, من <https://newsformy.com>
- بدون مؤلف . (10 ماي 2020). تقييمات أسواق النفط المستقبلية والاستثمارات الحالية في قطاعي النفط والغاز , . الامارات:
- مركز الامارات للسياسات.
- تقرير. (29 افريل 2020). كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي.
- الامارات: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- جلال خشيب. (2018). الجيوبوليتكا الروسية . دورية رؤية تركية للأبحاث والدراسات, صفحة 97, 121.

- جهاد عودة. (نوفمبر, 2007). 1241. (جريدة الايام) تاريخ الاسترداد 2021 جانفي, 2021, من دبلوماسية الطاقة المصرية: <https://today.almasryalouym.com>
- الامارات: مركز حرمون للدراسات . سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريف فيها. (2017). جوان, ح المعاصرة .
- دانا علي صالح , عارف , يعقوب مهدي البرزنجي. (جوان, 2019). دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين دراسة نظرية. مجلة الدراسات السياسية والامنية, المجلد 2(العدد 3), الصفحات 37-66.
- . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب . النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية. (1982). رميحي, م دبلوماسية النفط في منطلق العلاقات الدولية (ثلاثية الحرب- العبور- الامن لبيتول الشرق). (دون سنة الشر). ضريان, م الصفحات , 138, 163, p. مجلة شؤون الاوسط. (الاوسط).
- عامر مصباح. (2011). النظريات المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- عمر الاحمد. (02 أكتوبر, 2018). (جريدة الاتحاد الامارات) تاريخ الاسترداد 02 جانفي, 2021, من الامارات منارة العالم بدبلوماسية الطاقة : <https://www.alittihad.ae>
- غابروم. (29 4, 2004). تاريخ الاسترداد 10 10, 2014, من فرض مزيد من العقوبات قد يعطل صادرات الغاز الروسي الى اوروبا: <https://anbaomouscow.com>
- فليب سيبيل لوبيز. (2013). الجغرافيات السياسية للبيتول. (نحاة الطويل لصليبي, المترجمون) الامارات: مكتبة هؤمن قريش. فرنسا: مؤسسة برموتوز (Trad., ن. صلاح). جيوبوليك البيترول. (2006). لوبيز, ف. س فيفيري 12, Consulté le , المانيا توافق على المواصلة الفورية لمشروع نورد ستريم 2. (جانفي 15, 2021, م.ع.ح 2021, sur <https://arabic.rt.com>
- الصراع الطاقوي بين روسيا وأوروبا بعد الحرب الباردة. مذكرة ماستر، تخصص دراسات إستراتيجية ودولية. (2017). مجدوب, ع الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- محفوظ رسول. (2017). الأزمة الأوكرانية والأمن الطاقوي الروسي الأوروبي في الفترة 2006-2016. أطروحة دكتوراه طور ثالث. الجزائر: جامعة الجزائر 3: تخصص دراسات أمنية ودولية .
- محمد العربي. (2020). تداعيات الجائحة رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020, "كيف تقرّ التداعيات الجيو-اقتصادية لوباء كورونا على الشرق الاوسط؟". مصر: مكتبة الاسكندرية.
- محمد عايش. (9 مارس, 2020). ثلاث اسباب وراء انهيار اسعار النفط . (مجلة القدس العربي) تاريخ الاسترداد 3 جانفي, 2021, من <https://www.alquds.co.uk>
- Consulté le .روسيا تدعو الدول المصدرة للغاز الر ربط اسعار الغاز بالنفط , اليوم. (جويلية, 2013). معتمد, م. ع 2021, sur <https://www.elyaom.com>
- .العدد (8322), دون صفحات)لايام .ازمة النفط عام 1973. (2012). مؤلف, د

هشام بوجحوط. (28 مارس, 2020). لاول مرة الطاقة البديلة تتفوق على الطاقة الاحفورية في اوروبا. تاريخ الاسترداد 20 2,

2021، من www.aljazeera.net

بموتن،فايزة. (2021). بنية النظام الدولي في ظل جائحة فيروس كوفيد -19. (جامعة قصدي مرباح ورقلة، المحرر) 13(العدد

1)، الصفحات 557-570.